

الأمن القومي الجزائري: بين التحديات ومصادر التهديد

Algerian National Security: Between Challenges and Threats

لعربي بن أعمارة

المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية CRASC. وحدة البحث في النظم التسموية بالجزائر RASYD.

l.benamara@crasc.dz

تاريخ القبول: 2021/04/25

تاريخ التقييم: 2021/03/20

تاريخ التسليم: 2021/01/04

مراجعة كتاب: بلهول، نسيم* (تحرير وإشراف)، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2015، (496 صفحة).

هو كتاب جماعي من تأليف عشرة باحثين، تحرير وإشراف الدكتور نسيم بلهول، وتقديم الدكتور وليد عبد الحي، ويتشكل هذا الكتاب من 496 صفحة، وهو من إصدار نخبة من الباحثين المتخصصين في الدراسات السياسية، من مختلف الجامعات الجزائرية.

ربيع 2011: مطلع عشرية جديدة على الدول العربية

تم نشر هذا المؤلف الجماعي، عقب ما يضاهاى نصف عقد من الزمن على بداية حدوث مجموعة تحولات سياسية واجتماعية، شملت عدة دول عربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ابتداء من تونس، مصر، سوريا، ليبيا وغيرها من الدول، التي تأثرت بشكل أو بآخر جراء هذا الحراك المجتمعي الهادف لتغيير أساليب الحكم وتدير الشؤون العامة في المنطقة العربية. وهو ما أطلقت عليه وسائل الإعلام الربيع العربي، والذي أصبح متداولاً بعد ذلك في مختلف المنابر العلمية والثقافية.

هذه التحولات قد اختلفت أشكالها، وطرق تأثيرها على الدول العربية، وذلك باختلاف طبيعة الأنظمة السياسية السائدة وتشكيله النخب الحاكمة فيها. فإذا حدث في تونس تحول سلس وغير عنيف، فإن دولاً أخرى مثل سوريا وليبيا قد شهدت تحولات عنيفة، وأزمات متعددة الأبعاد لا تزال تطوراتها وانعكاساتها مستمرة، ليس فقط في أقاليمها، لكن امتدت تداعياتها إلى دول الجوار والمنطقة العربية بشكل عام، من كسب التطرف العنيف لمساحات إضافية، انتشار الأسلحة الحربية، ومختلف أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود والأوطان. ومن هنا إذن فقد جاء هذا المؤلف الجماعي ليتناول جانباً من تداعيات هذه التحولات والتحديات في المنطقة العربية، على الأمن القومي الجزائري.



*- الدكتور نسيم بلهول أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة البلدة 2، متخصص في الدراسات الاستراتيجية والأمنية، له عدة مقالات وكتب باللغتين العربية والإنجليزية، من بينها كتاب "أجديات الثقافة الحربية" وآخر بعنوان "عن الجيوإستراتيجية".

الأمن القومي بين المفهوم والتحديات:

شهد مصطلح الأمن القومي تغيرا في المفهوم، الأبعاد والتهديدات المجابهة له، ذلك منذ سنة 1947 التي تم فيها استخدام هذا المصطلح عند إنشاء مجلس الأمن القومي الأمريكي. ولقد شهد حقل الدراسات الأمنية في أعقاب نهاية الحرب الباردة حركة سريعة وتطور عميق، حيث أفرز ذلك توسيع مفهوم الأمن، الذي رافقه توسيع قائمة التهديدات، إذ أصبح هنالك توجه نحو الشمولية في مفهوم الأمن من خلال تعدد أبعاده، لأن المقاربة التقليدية التي كانت تحتزله في البعد العسكري لم تعد تتناسب والمشهد العالمي الراهن، وهكذا اتجهت مختلف الدراسات في مجال الأمن نحو تنويع الأبعاد التي يتركز عليها، فبالإضافة إلى البعد العسكري الذي كان يحظى بحصة الأسد من الاهتمام، فإنه قد تمت إضافة الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية، ... وحتى الأمن المعلوماتي. و باعتبار الأمن القومي يتعلق بقدرة الدولة على حماية أراضيها وشعبها، والدفاع عن مصالحها وقيمها، من مختلف الأخطار والتهديدات المتأتية من البيئة الخارجية ومن الداخل، فإنّ الدولة تسعى دوما لتطوير قدراتها وتحقيق التكامل بين مختلف أبعاد أمنها القومي.

وتبرز أهمية موضوع الأمن القومي الجزائري حين التطرق لمختلف التطورات الحاصلة وراهن التحديات التي تواجهها الجزائر، سواء على الصعيد الداخلي، الإقليمي والدولي. وانطلاقا من كون الأمن القومي يتشكل من عدة ركائز كالأمن الاقتصادي، أمن الموارد، أمن الحدود، الأمن من الكوارث، الأمن الديمغرافي، الأمن الطاقوي والأمن الجيوستراتيجي، ... فإن الأمن الحقيقي للدولة الجزائرية حسب ما ورد في هذا المؤلف الجماعي ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة، سواء في الحاضر أو في المستقبل.

وتعتبر الجزائر دولة محورية فاعلة في محيطها الإقليمي، بالخصوص في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي نظرا لامتلاكها القدرة العسكرية والتكتيكية الكفيلة بفرض سيادتها على كامل إقليمها الجغرافي، وتأمين كافة حدودها البرية والبحرية. وتحظى بحبرة في تسيير الأزمات، نتيجة التراكمات التي شهدتها المجتمع الجزائري، في ثورة التحرير، والعشرية السوداء.

وبالرغم من كون مصادر تهديد الأمن القومي متنوعة من حيث الشكل، التأثير، المصدر وغير ذلك، إلا أن الكتاب صنفها إلى مصادر رئيسية تشمل كل ما يهدد مصادر الحياة والاستمرار للدولة الجزائرية، بالخصوص المجال الجغرافي وما يتعلق بالثروة النفطية، بينما نجد تهديدات ثانوية، لا تمس كيان الدولة ووجودها، بل تلحق الضرر ببعض الأبعاد الأمنية، ومن الممكن تعبئة بعض الجهود لمواجهتها.

في حين نجد تصنيف ثاني لمصادر تهديد الأمن الوطني الجزائري، فيه مصادر داخلية وأخرى خارجية. الأولى غالبا ما يكون مصدرها من الداخل، لديها تأثير قوي على تماسك الشعب وقوة نسيجها الاجتماعي، تؤلب الطوائف وتثير الأقليات، وتمس بالأمن الشخصي للمواطنين، مثل ما قامت به الجماعات المسلحة في التسعينيات، أو ممارسات عصابات الجريمة المنظمة من خلال التهريب والاتجار بالمواد المحظورة على مستوى الحدود وما لذلك من انعكاسات خطيرة على الاقتصاد الوطني. أما المصادر الخارجية فهي ترتبط بتدخل قوة خارجية بشكل مباشر أو باحتضان ودعم قوى معارضة أو منشقة داخلية لهدف الضغط على النظام السياسي، لكن في بعض الأحيان يكون تضخيم ومبالغة في تحديد التهديدات الخارجية لتتحول إلى نظرية المؤامرة. وهنالك نوع آخر من التهديدات التي ترتبط بوجود حالات غياب الاستقرار السياسي لدى دول الجوار الجغرافي، حيث يترتب عنه نزوح أعداد كبيرة من المهاجرين الفارين من

الحرب، وعبورهم للحدود، وهو ما يشكل أعباء على الدولة المستضيفة، اقتصاديا، أمنيا، صحيا،... الخ، وهو ما حدث في دولة مالي الواقعة على الحدود الجنوبية للجزائر، وفي دولة ليبيا على الحدود الشرقية.

تطرق هذا الكتاب إلى حجم التهديد الذي يشكله عدم الاستقرار، وانتشار الفشل الدولي والفوضى الأمنية لدى دول الجوار الجغرافي، وهو ما حدث بالفعل في دولتي مالي وليبيا، لكن ينبغي منح الأهمية الكافية للاستراتيجية الجزائرية التي تم تسطيرها حول كيفية التعامل مع هذه الحالات التي قد تحدث لدى دول الجوار، والأخطر من ذلك، هو حينما تتعرض أكثر من دولة لغياب الاستقرار في وقت واحد، مثل حالي مالي وليبيا التي ذكرناها آنفا. فلولا وجود عقيدة دفاعية قادرة على التصدي لهذه التحديات والتعامل معها بحزم، فإن البلاد تصبح عرضة لخطر انتشار السلاح وانتقال الجماعات المتطرفة ونشر سمومها في كل منطقة شمال أفريقيا.

وفي هذا السياق، ينبغي ذكر ركيزتين أساسيتين من بين ركائز هذه الاستراتيجية الدفاعية: التفوق والحسم العسكري فوق إقليم الجمهورية عبر تشديد الرقابة على الحدود لمنع عبور الأسلحة أو تنقل المتشددين، مقابل مساعدة ودعم مختلف أطراف النزاع في دول الجوار للوصول إلى تسوية سلمية عن طريق المفاوضات. ولعل أهم ما أهل الجزائر للمساهمة الإيجابية في بناء السلم في القارة الأفريقية بشكل أساسي، هو السمعة الجيدة والاحترام اللذان تحظى بهما لدى هذه الدول، كونها تلتزم الحياد الإيجابي في جميع النزاعات وتقف على نفس المسافة مع كل الأطراف، لكن في الوقت نفسه تتدخل عن طريق تقديم المساعدات الإنسانية، ووضع كفاءاتها الدبلوماسية تحت تصرف الأطراف المتنازعة من أجل الوصول إلى حلول سلمية وإيقاف الحروب. ومن هنا تظهر فعالية الدبلوماسية الجزائرية، ونتائج جهودها في بناء السلم من خلال ترسيخ ثقافة الحوار بين مختلف الفرقاء، بل وتصدير النموذج الجزائري في المصالحة الوطنية.

الأمن القومي الجزائري: أبعاد متعددة، تحديات لا تماثلية، والهشاشة الاقتصادية

بالرغم من كون هذا المؤلف الجماعي مكسبا إيجابيا لدراسة الأمن الوطني الجزائري، إلا أنه لا يزال الكثير لمناقشته حول طبيعة التهديدات الحقيقية للأمن القومي الجزائري، فهي لا تكمن فقط في خطر العدوان القادم من الخارج والهجمات الإرهابية، بل ينبع الخطر الحقيقي من عدم الاهتمام الكافي بالتعليم، التكوين والبحث العلمي، وذلك ما أدى إلى أجيال ضعيفة التكوين ويسهل استمالتها من طرف مختلف التيارات الراديكالية، ولكن أيضا غير قادرة على خدمة الوطن والمساهمة في البناء ووضع قطار التنمية على السكة، وهنا يقول الأستاذ Ignacio Ramonet: "الثروة الجديدة للأمم ستتركز شيئا فشيئا، في القرن الواحد والعشرين حول المادة الرمادية، المعرفة، البحث والقدرة على الابتكار، وليس على إنتاج المواد الأولية"¹.

ضف إلى ذلك إحساس المواطن بالظلم وغياب المساواة، وانتشار الفقر الناتج عن الاعدل في توزيع الثروة، هي عوامل قد تتحول إلى تعبير عن الرفض وعدم الرضا باستعمال وسائل المشاركة السياسية غير الشرعية والمتسمة بالعنف. وبالتالي فإن الاعتماد على مبدأي العدل والإنصاف في توزيع الثروة، ومحاربة كل أشكال الفساد، مع الاهتمام بتكوين العنصر البشري، هو أداة فعالة لحماية الأمن القومي الجزائري وتحصين المجتمع من اللجوء إلى مغامرات التغيير السياسي العنيف التي لا يمكن التنبؤ بعواقبها. وبالرغم من القيمة العلمية الهامة لهذا المؤلف الجماعي، إلا أنه يتوجب منح قيمة أكبر للبعد الاقتصادي للأمن الوطني. التركيز على هذا البعد، هو لسببين أساسيين:

قبل سنة 2016، كانت الجزائر تحت وقع تهديدين رئيسيين: الجانب المتعلق بالهويات والآخر المتعلق بالاقتصاد، لكن بعد ترسيم اللغة الأمازيغية واعتراف دستور الجمهورية لسنة 2016 بثلاثة أبعاد أو ركائز متلاحمة للهوية الجزائرية، والمتمثلة في: الإسلام، العروبة والأمازيغية، فإنه قد تم الوصول إلى حل نهائي لهذا المشكل، وجعل الثراء الثقافي مصدر قوة وتنوع. لكن بالرغم من هذا المكسب، إلا أنه يبقى تهديد آخر أشد خطورة على الأمن القومي الجزائري، والمتمثل في البعد الاقتصادي، حيث أن البلاد لا تزال تعتمد بشكل متزايد وشبه كلي على عائدات الجباية النفطية، وهو ما يشكل خطر فعلي، ذلك لأن أسعار النفط يتم تحديدها في الخارج، وهي محل رهانات بين القوى العالمية والمستهلكين الكبار للطاقة، وبالتالي فإنه ينبغي تسليط الضوء على هذا التهديد الذي لم يتمكن صانع القرار الجزائري من إيجاد حلول ناجعة له.

وهذا ما يستدعي تبيان مخاطر اعتماد اقتصاد الدولة على الربيع، وهنا يعرف الأستاذان بيبلاوي ولوسباني في كتابهما المشترك "الدولة الربعية" (the rentier State) أن الدولة الربعية هي "الدولة التي تتحصل على أغلب عائداتها من الخارج، وذلك على شكل ربيع"²، وانطلاقاً من هنا ينبع التهديد الاقتصادي على شكل شقين أساسيين: الاعتماد على العائدات القادمة من خارج الحدود، والاعتماد في الوقت ذاته على استخراج وتصدير الموارد الطبيعية، وهو ما يجعل الجزائر، على غرار مختلف الدول الربعية، تبقى سياساتها الاقتصادية، بل وحتى ميزانيتها الداخلية رهينة لحجم العائدات التي تتحصل عليها، وبالتالي يتبين بوضوح أن الاقتصاد عنصراً هاماً ليس فقط في تحقيق الرفاه، لكن أيضاً في دعم سيادة الدول وتخليصها من مشكل التبعية للخارج.

وفي نفس السياق، يعتبر الأستاذ جاك فوتانال أن البعد الاقتصادي يشكل البديل للوظائف (وليس للأبعاد) العسكرية والدبلوماسية، وهذا بحكم تطور مفهوم الجيواقتصاد (geo-economics)، هذا الأخير الذي يعني الاستراتيجية التي تهدف للاستيلاء على الثروة والنفوذ بوسائل أخرى غير الحرب:

- "رأس المال يقوم بوظيفة القوة النارية؛
- البحث والتطوير يلعب دور نوعية الأسلحة؛
- النفوذ داخل الأسواق يأخذ مكان الدبلوماسية؛
- والحواجز الجمركية هي أسلحة"³.

هذا يدل على الأهمية المتزايدة للبعد الاقتصادي للأمن الوطني، فبالرغم أهميته منذ القدم، إذ أن الكثير يُرجع أسباب الحروب إلى الموارد، وحتى الحركات الاستعمارية كان سببها البحث عن المواد الأولية لتغذية الصناعة في أوروبا الغربية، لكن رغم تراجع الحركات الاستعمارية المباشرة، إلا أن سعي الدول الصناعية الكبرى للهيمنة على مصادر الطاقة ومختلف المواد الأولية لا يزال قائماً لكن بوسائل أخرى مستحدثة، على غرار احتكار الأسواق، وحجب التكنولوجيا عن الدول السائرة في طريق النمو.

البعد الاقتصادي للأمن الوطني: تضارب أم تكامل مع الحفاظ على البيئة والاستدامة؟

يعرف المختص في الدراسات الأمنية، الأستاذ باري بوزان Barry Buzan، الأمن على أنه: "العمل على التحرر من التهديد"⁴، فالأمن يعني غياب التهديد بالحرمان من الرفاهية الاقتصادية، ما يوضح لنا أهمية الجانب الاقتصادي، لأنه وفي ظل مركزية الإنسان الفرد في الدراسات الأمنية، فإن الحق الاقتصادي والاجتماعي هو الأول عن باقي الحقوق السياسية والمدنية، فباعتبار الأمن يعني غياب التهديد بالحرمان الشديد، من الرفاهية الاقتصادية، فإن هذا التعريف يعود إلى مفهوم القوة والتهديد بالحرمان من الرفاهية، في مفهومها المادي المحسوس، وهو الجانب الاقتصادي، مشيراً إلى أهمية القوة الاقتصادية كركيزة رئيسية للأمن الوطني⁵.

وفي مؤتمر RAND* المنعقد في سانتا مونيكا بولاية كاليفورنيا، الذي انعقد يومي 07 و 08 فيفري 1992 لمناقشة موضوع "الأبعاد الاقتصادية للأمن الوطني"، والذي شاركت فيه شخصيات أكاديمية، وممثلين عن الحكومة الفدرالية، قطاعات خاصة بالإضافة إلى مراكز بحوث من مختلف الولايات الأمريكية، حيث كان الهدف منه إعطاء أهمية أكبر للبعد الاقتصادي بالنسبة للأمن القومي الأمريكي، وتحديد طبيعة العلاقة بين الاقتصاد والأمن القومي، تم تعريف الأمن الاقتصادي في الوثيقة النهائية على أنه: "إمكانية حماية، أو تحسين/تدعيم المصالح الاقتصادية الأمريكية، ومواجهة كل العمليات أو الأنشطة التي يمكنها أن تهدد أو توقف هذه المصالح"⁶. من خلال هذا التعريف المقدم سنة 1992، والصادر -بعد عامين- في الكتاب المعنون بـ "الأبعاد الاقتصادية للأمن الوطني"، تتضح لنا مدى أهمية البعد الاقتصادي للأمن القومي الأمريكي، هذا لأنه الركيزة والأساس الذي تقوم عليه بقية الأبعاد.

وهناك ترابط قوي بين الأمن الوطني والبعد الاقتصادي من خلال أهمية النمو الاقتصادي، إذ تشير مختلف الدراسات إلى ان التراكبات الناجمة عن فارق معدلات النمو الاقتصادي هي العامل الأنسب لتفسير حركة الهبوط والصعود في سلم القوى الدولي، ونتيجة لأهمية دور هذا البعد (الاقتصادي) اتجهت الدول إلى استنزاف الموارد الطبيعية لضمان مكان أفضل على سلم القوى. فالولايات المتحدة الأمريكية ترفض المصادقة على بروتوكول كيوتو لأن ذلك سيرقل نموها اقتصادها. المصلحة الاقتصادية هي الأولى بالنسبة للولايات المتحدة مقارنة مع الحفاظ على الطبيعة، بل وهناك من يرجع الاهتمام بالبعد البيئي وإنقاص حجم الغازات المنبعثة بتخوف الولايات المتحدة من صعود القوة الاقتصادية للصين، وبالتالي ضرورة العمل على محاصرة هذه الأخيرة كقوة اقتصادية صاعدة تنافسها، وذلك عن طريق حماية البيئة من جهة، لكن أيضاً عن طريق الضغط عليها بخصوص الديمقراطية وحقوق الإنسان.

تم تعريف البعد الاقتصادي للأمن الوطني أيضاً على أنه: " ضرورة تأمين الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ على مستويات متزنة من الرفاه الاقتصادي بشكل مستمر"⁷. في هذا التعريف تم التركيز على متغيري الموارد المالية والأسواق، هذا نظراً لأن هذه الموارد أو رؤوس الأموال هي بمثابة المحرك لأية عملية اقتصادية، سواء في التجارة أو في مجال الاستثمار، والأسواق بشقيها: الداخلية والخارجية لها دور رئيسي في تصريف فائض الإنتاج، لكن أيضاً في تحقيق الأرباح، لأن من يتحكم في السوق سيتحكم في الأسعار، وبالتالي تتعاطم الأرباح المحققة. وهذه العملية الاقتصادية، إذا تمكنت من تحقيق الربح، سينعكس ذلك إيجاباً على رفاه المواطنين والادخار العمومي، أي تشكيل مدخرات للدولة تجعلها في غنى عن الديون الأجنبية، وكل هذا يساهم في تحقيق الأمن الوطني، وتحقيق الاستقرار بطبيعة الحال.

الجزائر في محيطها الإقليمي والأدوار المنوطة بها:

عند تناول موضوع الأمن القومي الجزائري، فإنه ينبغي النظر إلى مسألة جد هامة، وهي ما أصبح يسمى بالأمن الإقليمي، وكذلك الاعتماد المتبادل الأمني، فأمن دولة ما، لن يكون إلا بأمن محيطها ودائرة الأمانة التي تنتمي إليها، كما أن أي تهديد في هذه الدولة، إذا ما لم يتم التصدي له بشكل حاسم، فإن تداعياته لن تتوقف في داخل حدود تلك الدولة، بل ستمتد بالضرورة إلى دول الجوار.

وهذا هو حال الجزائر، فهي تنتمي إلى أربعة فضاءات أمنية أساسية، تؤثر وتتأثر في كل ما يحصل فيها، سواء من استقرار، رخاء وتقدم، أو كذلك في حالة النزاعات، غياب الأمن والفوضى. أولى هذه الفضاءات أو الدوائر الأمنية هي المنطقة المغاربية، والتي تتجسد في تكتل إقليمي، متشمل في اتحاد المغرب العربي. الدائرة الأمنية الثانية تتمثل في العمق الإفريقي للجزائر، وهنا يجدر التركيز على منطقة الساحل الأفريقي بشكل رئيسي. الدائرة الأمنية الثالثة هي الدائرة العربية، ذلك أن الجزائر عضو في جامعة الدول العربية، وتجمعها مع دول الجامعة الكثير من القواسم المشتركة، وبحكم العلاقات التي تربطها مع هذه الدول، فإن أي تهديد يحدق بهذه الأخيرة، إنما هو تهديد لأنمنها ولاستقرارها. أما بالنسبة للدائرة الأمنية الرابعة، فهي الدائرة المتوسطية، ذلك على اعتبار أن الجزائر تشرف على حوض البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي، فهي من جهة مسؤولة على تأمين مياها الإقليمية، والمساهمة الإيجابية في تسهيل الملاحة البحرية ومكافحة كل أشكال الجريمة المنظمة، من جهة ثانية، فهي تتأثر من جراء كل ما من شأنه تهديد سلامة واستقرار منطقة حوض المتوسط.

بفضل العقيدة الأمنية الجزائرية، المستقاة من مبادئ ثورة أول نوفمبر 1954، ومؤتمر الصومام 1956، ومختلف المواثيق الدولية التي تعنى بالسلم والأمن الدوليين، بالإضافة إلى تكريس دستور الجمهورية الجزائرية لمبدأ أساسي في الدفاع الوطني، والذي لم يتغير، بالرغم من التعديلات التي طرأت على دستور الجزائر، وهذا المبدأ القاضي بعدم تدخل القوات المسلحة الجزائرية خارج الحدود الوطنية، باستثناء المشاركة في مهام حفظ السلام، بموافقة الدول المعنية، وبالتنسيق مع الهيئات الدولية والإقليمية. بالإضافة طبعا إلى تبيان المهام الأساسية للجيش الجزائري، المتمثلة في الدفاع عن سيادة البلاد، وصون الأمن والسلم فوق كامل التراب الوطني، وانطلاقا من هنا، فإن الجزائر لا تحظى بتهديدات تماثلية واقعية أو صريحة، سواء من دول معينة، ولا من منظمات إقليمية ودولية. لكن هذا لا يمنع وجود نوع جديد من التهديدات والتي تم تصنيفها على أنها غير تماثلية، سواء ما تعلق بالإرهاب، أو الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها.

وانطلاقا من وعي صناع القرار في الجزائر بأن الأمن القومي يتحقق ويتجسد ليس فقط بتأمين الإقليم الجغرافي للبلاد، لكن يمتد ذلك إلى تأمين دول الجوار، حيث طالما اعتمدت الجزائر على الدبلوماسية والمسايع الحميدة والوساطة، من أجل إيجاد حلول سلمية لمختلف النزاعات في المنطقة العربية والقارة الأفريقية بشكل عام، حيث أن دبلوماسيتها لا تدخر أي جهد في سبيل جعل الأطراف المتنازعة تتجه نحو التفاوض، وحل الخلافات بشكل سلمي، وهو ما قامت به في مالي، وليبيا، كما أنها دعمت التحول السياسي الذي شهدته دولة تونس. وهذا الرصيد مستمد من الثورة التحريرية، ولكن أيضا من التجربة المريرة التي شهدتها البلاد في عقد التسعينيات ضد التطرف العنيف والإرهاب، حيث أنها وبعد حسم الصراع في الميدان، بادرت بقانون الرحمة، الوثام المدني والمصالحة الوطنية لفتح صفحة

جديدة من التعايش بدل التصادم والتنازع. وكل هذا يؤهل الجزائر إلى القيام بأدوار بناءة في محيطها الجيوسياسي، بالأساس في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي.

المراجع.

¹ Salah Mouhoubi, **Les vulnérabilités. Cas de l'Algérie**. Alger : ENAG Editions, 2009, p.22.

² Hazem Beblawi & Giacomo Luciani, **The rentier state**, London: 1987, p.11.

³ جاك فوتنانال، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي**، (تر: محمود إبراهيم). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ط2، ص41.

⁴ عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005، ص.ص15-16.

⁵ المرجع نفسه، ص 16.

⁶ C.R Neu, Charles Wolf, Jr., **The Economic Dimensions of National Security**, United States: Library of Congress, published by RAND, 1994 p III.

⁷ صالح زباني، "تحول العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة". **مجلة المفكر**، العدد الخامس. 2010، ص295.